

الأمير خالد بن برغش وسلطنة زنجبار

د. بنيان تركي

كلية الآداب - جامعة الكويت

قسم التاريخ

الأمير خالد بن برغش و سلطنة زنجبار العربية

مقدمة:

تندلع الفتن والثورات بين أبناء الأسرة الحاكمة في سلطنة زنجبار العربية كلما توفي أحد السلاطين ، فلم يكن هناك قانون واضح بشأن وراثة العرش ، فمنذ وفاة السيد سعيد وأبناؤه وأحفاده كل يمنى نفسه بأن له اليد العليا في الحكم، وسئل برغش بن سعيد سلطان زنجبار ١٨٧٠-١٨٨٨م ذات مرة عن وراثة العرش ، فقال إنها للأطول سيفاً ، ومع تزايد النفوذ البريطاني في سلطنة زنجبار العربية أصبح من الواضح أن سيفهم هو الأطول والأكثر حدة (١)، ومع ذلك لم يعدم المتطلعون للحكم من اتباع العديد من الوسائل والسبل لإثبات أحقيتهم، فمنهم من نجح ومنهم من نفى ومنهم من حارب وطورد كأميرنا الثائر الأمير خالد بن برغش .

وهذه الدراسة التي نحن بصدها محاولة لإلقاء الضوء على شخصية الأمير خالد بن برغش الذي يعد وبحق من الشخصيات التي لعبت دوراً في التاريخ الحديث لسلطنة زنجبار العربية ، وسنتناول فيها شخصيته وتطور حياته، ومحاولات والده السلطان برغش تمكينه من ولاية العرش، وعلاقاته بأعمامه من سلاطين زنجبار، ومواقف الإدارة البريطانية منه ومن محاولاته السيطرة على الحكم و اعتلاء عرش زنجبار .

تعريف:

هو خالد بن برغش بن سعيد البوسعيدي ، أحد أبناء السيد برغش الحاكم الثاني (١٨٧٠-١٨٨٨م) الذي تولى حكم سلطنة زنجبار العربية بعد وفاة السيد ماجد بن سعيد (١٨٥٦-١٨٧٠م) ، ولد الأمير خالد بن برغش في الخامس عشر من ذي القعدة ١٢٩١هـ، (أوائل ١٨٧٥م)، مما يعني أنه ولد بعد تولى والده العرش بأربع سنوات، ووالدته هي السيدة موزة بنت حمد بن سالم بن الإمام أحمد- إذ أن سلماً أخو السيد سعيد بن سلطان_ وهذا يعني أنها من أحفاد مؤسس البيت البوسعيدي ،

وعرف عنها أنها امرأة ذات شكيمة وعزيمة ، أو كما ذكر المغيري بأنها " صاحبة النفوذ والتقدم " . (٢)

و لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما يتعدى ذلك كون الأمير خالد بن برغش أميراً عربياً من جهة الأب والأم، ولهذا دوره ومغزاه في دعم العرب لمطالب الأمير ومحاربة بريطانيا له كما سنذكر ذلك لاحقاً ، ومن المعروف أن أمهات أغلب سلاطين زنجبار من المحظيات أو السراري سواء كن شركسيات أو حبشيّات أو من أي أعراق بشرية أخرى، ومنهن الأميرات وغير الأميرات .

طفولته

عاش الأمير خالد وترعرع في كنف والديه ،ولا يعرف الكثير عن فترة طفولته سوى القليل من المعلومات المتناثرة هنا وهناك .

زواجه

ولا يعرف على وجه الدقة متى تزوج الأمير خالد بن برغش ،ولكن يذكر أن له من الأبناء ستة وهم برغش وماجد وسعيد وعلي وغالب وقيس . (٣)

جهود والده السيد برغش

لقد عمل السيد برغش بن سعيد جاهداً لإيصال ابنه الأمير خالد إلى سدة الحكم، وكان يحدوه الأمل بموافقة بريطانيا على أن يكون ابنه وريثاً للعرش دون منازع، ولكن الإدارة البريطانية رفضت إعطاء السيد برغش بن سعيد ما كان يحلم في تحقيقه، وقد أثبتت الوثائق المتوفرة الجهود الحثيثة التي بذلها والده، ولكن دون جدوى، ولعل من تلك الجهود الوصية التي سلمها السيد برغش بن سعيد في ١٨٨١م للقنصل البريطاني جون كيرك الذي كان يحظى بمكانة خاصة لدى السيد برغش بن سعيد وكان محل ثقته (٤).

وقد تناول السيد برغش في وصيته تلك رغبته في أن تضمن الحكومة البريطانية الحكم لابنه الأمير خالد الذي لم يتجاوز عمره آنذاك السابعة، وتظل هذه الوصاية إلى أن يبلغ سن الرشد، وكان من المتحمسين للفكرة القنصل البريطاني نفسه الذي

أبرق لحكومته بفحوى الوصية، إلا أن الرد الحاسم والسريع جاء من "جلادستون" رئيس الوزراء البريطاني برفض الفكرة.

وقد لجأت الحكومة البريطانية في لندن في تبرير رفض الفكرة إلى أنها تتعارض وروح التصريح الأنجلو- فرنسي لعام ١٨٦٢م ، وأبلغ القنصل البريطاني السيد برغش بن سعيد بفحوى الرد البريطاني، ولم يكن أمامه غير الإذعان للأمر الواقع والمضي حسب الأهواء البريطانية مع إدراكه أن التصريح لا يتطرق إلا لمسألة تعهد كل من بريطانيا وفرنسا باحترام استقلال كل من مسقط وزنجبار وسلامة أراضيها. (٥)

لقد نجحت الحكومة البريطانية في ألا تلزم نفسها بأية شخصية لحكم زنجبار على أمل أن تكون لها اليد العليا في المستقبل، وتختار من يخدم المصالح البريطانية بشكل أفضل، أضف إلى ذلك أنها لم تكن ترغب في إثارة القوى الأوروبية الأخرى المنافسة لفرنسا وألمانيا على سبيل المثال، وكان لرفض بريطانيا تحقيق أحلام السيد برغش بن سعيد في تعيين ابنه ولياً للعهد وتخلي بريطانيا عنه للحد من الخطر الألماني، بل وتعاونها وألمانيا لتقسيم أملاكه عام ١٨٨٦م و أثر ذلك على صحته التي اعتلت ، مما أدى إلى وفاته عام ١٨٨٨م. (٦)

السيد خليفة والأمير خالد

اتفقت كل من الحكومتين الألمانية والبريطانية على اختيار السيد خليفة بن سعيد سلطاناً على سلطنة زنجبار العربية خلفاً لشقيقه السيد برغش بن سعيد ، وكانا يأملان بانتهاء العديد من الاتفاقيات التي لم يسعفهم الوقت لإنجازها في عهد السيد برغش بن سعيد ، ومن المنطقي أن تعيين السيد خليفة بن سعيد يعنى تجاهل آمال وأحلام السيد برغش بن سعيد بتعيين ابنه الأمير خالد خلفاً له ، وكان الأمير وقت وفاة والده السيد برغش بن سعيد يبلغ من العمر أربعة عشر عاماً، وهى سن تؤهله للحكم لو أرادت بريطانيا ولكنها تجاهلته ، ولم تعره التفاتاً. (١٧)

انشغل الأمير خالد بن برغش - عند تنصيب عمه السيد خليفة بن سعيد سلطاناً على زنجبار - بدفن جثمان والده، ولهذا لم يحضر مراسم التنصيب ، ولا يستبعد أن

عدم حضور الأمير مراسيم التنصيب ينم عن عدم موافقته على تعيين عمه، إلا أنه لم يكن أمامه سوى الإذعان للأمر الواقع، لعل وعسى أن يكون المستقبل أفضل ، ولهذا أثر السكوت ، كما يمكن القول بتجرد أن الأمير لم يكن يملك المال والرجال لخوض صراع على السلطة ، ولهذا فضل الانتظار إلى أن تحين فرصة ينقض فيها على السلطة . (٨)

لم يقم الأمير خالد طوال فترة حكم عمه القصيرة بأي عمل يعكس العلاقات بين الاثنين، لا بل إنه لم يشترك في تلك الجهود التي بذلها عمه الآخر السيد "علي" و بعض المتنفذين العرب في تحديهم السافر والمدعوم من قبل القنصل البريطاني للسيد" خليفة" سلطان زنجبار ، ومن الممكن تفسير عدم اشتراك الأمير خالد بن برغش لاعتقاده بأنه أحق من عمه السيد" علي" بوراثة العرش، ولهذا لم يدعم محاولاته لإقصاء عمه الآخر السيد" خليفة" المتربع على عرش سلطنة زنجبار العربية .

ويمكن الإضافة بأن الصراع بين الشقيقين السيد" خليفة" سلطان زنجبار والسيد" علي" من الممكن أن يضعفهما، مما يمهّد له الطريق للوثوب على السلطة، لقد كانت تربط الأمير خالد بعمه السيد "خليفة" علاقة طيبة ،وذكر أنه تقاضى من عمه السيد" خليفة" مبلغ وقدره ٦٠ ألف ريال ، كما حصلت والدته وكل أخت من أخواته على مبلغ وقدره ثلاثون ألف ريال. (٩)

السيد علي و الأمير خالد:

لم يدم حكم السيد" خليفة" طويلا إذ توفى في فبراير ١٨٩٠م وهو في ريعان الشباب ، لم يتجاوز عمره السادسة والثلاثين ،ويقال أن سبب الوفاة المفاجئة ضربة شمس حسب تقرير طبيب السلطان الهندي ،وكان هناك عدد من الطامحين كل يحده الأمل بتولي عرش زنجبار ، وضمن هؤلاء الأمير خالد بن برغش الذي أخذ يمني نفسه بإمكانية اعتلاء عرش زنجبار خاصة وإن الأمير لم يعد صغيرا كالسابق ، ولكن الإدارة البريطانية في زنجبار لها رأي يخالف رأي الأمير .

وقد أشار إيان سميث القنصل البريطاني في سلطنة زنجبار العربية عند تناول الموضوع بقوله إن الأمير خالد بن برغش "لا زال صغيراً"، بل تعدى هذا الأمر بقوله إن مطالبه تحت تلك الظروف لا تحتاج إلى أي اهتمام مبدئي أن الأمير يحصل على مستحقاته من قبل السلطان السيد خليفة. (١٠)

وفي ١٤ فبراير ١٨٩٠ م وافقت الإدارة البريطانية في زنجبار على تنصيب السيد علي بن سعيد سلطاناً على زنجبار خلفاً لشقيقه السيد خليفة، وأثبتت بأن لها اليد العليا في تعيين من تراه يخدم المصالح البريطانية، ولم يعترض على الاختيار البريطاني أي من أبناء البيت البوسعيدي أو المتنفذين العرب، وشمل الأمر كذلك الأمير خالد بن برغش الذي أعلن تأييده لاختيار عمه السيد "علي" وأبدى رغبته في التعاون معه. (١١)

ويعزى سكوت الأمير خالد حسب أحد المصادر إلى أن والدته الأميرة موزة لم تكن في زنجبار في ذلك الوقت، وإنما في الحجاز لأداء مناسك الحج، وكما ذكرنا أنفاً فقد عرف عنها الإصرار والعزم والشكيمة، لكونها عربية ومن البيت البوسعيدي الحاكم، وصاحبة كلمة نافذة وأرملة سلطان سابق لعب دوراً مؤثراً في تاريخ شرق أفريقية، فمن الممكن أن تحشد لأبنها المؤيدين وبالذات من العرب.

وهذا يدل دلالة واضحة على دور المرأة في التاريخ العربي الحديث بشكل عام وفي سلطنة زنجبار بشكل خاص، كما أنه يبين الصراع على السلطة داخل البيوت الحاكمة، وما يدور خلف الكواليس من مؤامرات وخطط تحاك للدفع بهذا المرشح أو ذاك، ومن المفيد الإشارة هنا إلى أنه يبين المحاولات الحثيثة لأمهات أبناء الأسر الحاكمة كل منهن تدفع بابنها إلى المواجهة و لهذا فلا غرابة فيما ستقوم به السيدة موزة لو كانت في زنجبار. (١٢)

كما يمكن الإشارة إلى أن من الأسباب التي جعلت الأمير خالد بن برغش يذعن للأمر الواقع هو أن وفاة السيد "خليفة" لم تكن متوقعة، وحدثت دون أن يعلم بها أحد في قصره الريفي، أضف إلى ذلك تمكن القنصل البريطاني من أن يتحكم في

الأمور وبسرعة وأن يرتب الأوضاع حسب المصالح البريطانية، مما كان له أثره في سرعة الحسم والتحكم في الأمور قبل وقوعها. (١٣)

استمرت الإدارة البريطانية في مراقبة الوضع في سلطنة زنجبار العربية مع قناعاتها بأن لها اليد العليا في ترتيب البيت البوسعيدي، ولهذا لا نستغرب سؤال القنصل البريطاني- المهيم على الأوضاع في سلطنة زنجبار العربية - عن أحوال وأوضاع الأمير خالد بن برغش، بل إننا نجده يرسل خطابا للسيد علي بن سعيد يستفسر منه عن الأمير ويطلب إليه أن يهتم به بشكل خاص، وقد جاء رد السيد "علي" للقنصل البريطاني أيان سميث بأن الأمير "سوف يلقي كل عناية" ومن الممكن أن الإدارة البريطانية ترغب من خلال هذا الاستفسار في طمأننة الأمير خالد وإشعاره بأنه محل عناية واهتمام القنصل البريطاني، أملا في أن يدفعه هذا إلى الهدوء والسكينة (١٤).

و استغلت الإدارة البريطانية في زنجبار ظروف وأحوال السيد "علي" وأقنعتة ثمنا لتولى الحكم بالتنازل عن الكثير من الاختصاصات، ولعل أخطرها موافقته على إعلان الحماية البريطانية على السلطنة العربية ١٨٩٠م، وتعيين موظفين إنجليز، وتحديد راتب سنوي له، وإجباره على توقيع اتفاقية لإلغاء تجارة الرقيق وغيرها من التنازلات، فلا عجب أن وصف العرب سلطانهم بأنه "مملوك" بريطاني. (١٥)

وكان السيد علي بن سعيد الذي لا حول له ولا قوة فوق هذا وذاك يعاني من مرض عضال، إذ أخذ يشتد عليه المرض في الوقت الذي كان سيف الإدارة البريطانية سلطا عليه للحصول على المزيد من التنازلات، ولم يمهلته المرض طويلا، وتوفى بعد أن حكم في حدود ثلاث سنوات، وبدأ الصراع على السلطة يطفو على السطح مجددا، ومن الطبيعي أن يكون للأمير خالد إسهام في هذا التكاثر على السلطة.

لقد نجح السيد علي بن سعيد قبل توقيع اتفاقية الحماية ١٨٩٠م في الحصول على موافقة أيان سميث في أن يكون له دور في اختيار من يخلفه على حكم السلطنة

العربية بشرط موافقة الحكومة البريطانية ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية بعد ذلك اتصلت من هذه الموافقة ، و رفضت أن تفرط بهذا الحق المكتسب، وأصرت على أن تكون للحكومة البريطانية اليد العليا في من يكون على رأس السلطة في سلطنة زنجبار العربية . (١٦)

وقد ذهبت موافقة أيان سميث أدراس الرياح ، و المرة تلو الأخرى لم يجد سلاطين زنجبار سوى الإذعان للمستجدات ورغبات القناصل الإنجليز ، لقد كان السلاطين بالأمس يستمدون سلطتهم من قوة سواعدهم ومن رضا شعوبهم، أما وقد فرض المستعمر قواعد اللعبة وأصبحت له اليد العليا في تعيين من يخدم مصالحه، فلا عجب أن تلاعب بمصيرهم ومصير شعوبهم الغرباء .

السيد حمد بن ثويني والأمير خالد:

قام " بورتال" القائم بأعمال القنصل البريطاني في زنجبار في ١٢ أكتوبر ١٨٩٢م بإبلاغ الحكومة البريطانية في لندن بتدهور الوضع الصحي للسيد علي بن سعيد ، كما تناول أسماء ومميزات الراغبين في خلافة السيد "علي"، مبينا أن أبرز الطامحين بحكم زنجبار هم الأمير خالد بن برغش وحمد بن ثويني وحمود بن محمد ، وموضحا أنه من الضروري على الحكومة البريطانية أن تتدبر أمر اختيار خليفة للسيد "علي" وبالسرية الممكنة.

وكان المرشحون الثلاثة لهم مؤيدوهم من العرب ومن أصحاب النفوذ، وكان أصغر هؤلاء الثلاثة هو الأمير خالد بن برغش، وعلى الرغم من عدم تجاوزه الثامنة عشر من عمره أي أنه لم يكن أكبر ذكور الأسرة الحاكمة سنا، إلا أنه كان يقيم دعواه على الحقيقة القائلة: بأن أباه عمل ما بوسعه في أن يخلفه من بعده، كما أنه يعد أكبر أبناء أي سلطان تولى حكم زنجبار (١٧).

كما وصف " بورتال " الأمير خالد قائلا: إنه ذا خلق جاف وطبيعة معاندة متطرفا في كبريائه ، " لديه كل حرارة وقسوة والده ولكن دون ذكائه " ، شديد العداء للمدنية الأوروبية ، ويعتقد أنه لو نجح في الوصول لحكم سلطنة زنجبار العربية لما توقف الأمر عند حد عدم السيطرة عليه، بل إن مسلكه قد يتسم بالقسوة والعنف.

و حسب وجهة نظر "بورتال" هذه فإن الخوف كل الخوف أن يعمل الأمير خالد على إعادة " هيبة ونفوذ سلاطين زنجبار إلى سابق عهدها" ، وهذا الأمر لا ترغب الإدارة البريطانية في حدوثه أو مجرد التفكير فيه، ولهذا عملت على إبعاد الأمير خالد بن برغش عن مسرح السياسة في زنجبار ،و كما أشرنا أنفاً فإن الأمير خالد يستمد نفوذه من كونه عربياً من جهة الأم والأب، وهذا بحد ذاته له اعتباره في سلطنة زنجبار العربية ،أضف إلى ذلك الاعتقاد السائد لدى العامة وبعض الخاصة أن الاختيار سوف يقع على الأمير خالد لا محالة ،ناهيك عن أن الأمير خالد في المناسبات العامة يجلس إلى جانب السيد "علي" ، وهذا له دلالاته السياسية والاجتماعية(١٨)

لقد كان واضحاً أن الأمير خالد ومن خلال ما أشار إليه "بورتال" في تقرير له يفهم منه أنه من غير المرغوب فيهم ، لما يحمله من صفات تجعل متخذ القرار الإنجليزي يقف طويلاً أمام اسم الأمير خالد ، كما أستبعد الأمير حمود بن محمد أكبر أبناء الأسرة سناً ، وتمت الموافقة البريطانية على اختيار الأمير حمد بن ثويني الذي تولى والده حكم مسقط بعد انفصالها عن زنجبار وزوجته هي ابنة السيد برغش .

و كان حمد بن ثويني من أغنى المتنافسين الثلاثة ثروة وأعظمهم نفوذاً، وكان اختياره يوضح بجلاء من له اليد العليا في مسألة وراثة العرش في سلطنة زنجبار العربية،واقترح "بورتال" على وزارة الخارجية البريطانية أن تكون الموافقة على الأمير حمد بن ثويني مرهونة بقبوله إجراء تخفيض في المصروفات العامة بإنقاص عدد موظفي القصر وعدد من الشروط الأخرى التي تحد من سلطة الحاكم القادم. (١٩).

محاولات الأمير خالد السيطرة على الحكم

المحاولة الأولى:

٥ مارس ١٨٩٣:

تسلم "رينال رود" القنصل الجديد بعد انتهاء فترة "بورتال" عمله في يناير ١٨٩٣ م في سلطنة زنجبار العربية ، و كان "رود" قد تلقى تعليمات محددة لمن وزارة الخارجية البريطانية فيما لو شغرت السلطة فجأة من متوليها ، كما علم في مطلع فبراير أن الادميرالية البحرية وفرت سفينتين حربيتين رستا بالقرب من زنجبار، ولديهما تعليمات محددة لتكونا على أهبة الاستعداد في حالة قيام أي اضطراب، ولما وصلت السفينتان الحربيتان "فلوميل" و "بلانش" كانت الإجراءات قد اتخذت لوضع كتيبة من القوة البحرية عند رصيف القنصلية البريطانية، وكذلك لوضع فرقة قوية تكون مهمتها المراقبة في الجمرك تحسبا لموت السلطان فجأة. (٢٠)

و قد قام الجنرال "ماثيوس" القائد البريطاني لجند السلطان بعمل ترتيبات لضمان الأمن في المدينة وما حولها وأعطى أوامره للقوات المحلية بأن تكون جاهزة لمنع عمليات السلب والنهب التي من الممكن أن تحدث ، وكذلك العمل على السيطرة على المنافذ المؤدية إلى القصر السلطاني وإلى القنصلية البريطانية وصلت الأخبار إلى رينيل رود في الساعة التاسعة من مساء يوم ٥ مارس بوفاة السيد "علي" فأرسلت المعلومات إلى السفينتين الحربيتين اللتين كانتا على أهبة الاستعداد، و توجه على الفور رينيل رود وفي صحبته "كامبل" أحد كبار الضباط البحريين البريطانيين و موظفي القنصلية يصحبهم عدد من البحارة البريطانيين إلى قصر السلطان ، والتقى هناك بالجنرال "ماثيوس" الذي كان واقفا خارج الباب الرئيسي للقصر.

وكان الأمير خالد بن برغش قد سبقهم جميعا إلى هناك حيث استطاع دخول القصر من بابه الخلفي الذي فتحته له إحدى أخوات السلطان الراحل، وتمكن من الاستيلاء على الطابق العلوي للقصر في نفس الوقت الذي أغلق أبوابه السفلي

لمنع اقتحامه، طلب "رود" القنصل العام البريطاني من الأمير خالد الدخول، وبعد تردد وافق الأمير وأعطى أوامره أن يسمح "لرود" و"ماتثيوس" فقط بالدخول، لكن ما إن انفتح الباب قليلا حتى اقتحمه الجمع واندفعوا الي الداخل بما فيهم رجال البحرية، وتوجهوا مباشرة إلى الطابق الأعلى حيث يوجد الأمير خالد الذي رحب بالقنصل البريطاني العام .

أخبر رينيل رود الأمير خالد أنه أقدم على ارتكاب عمل من أعمال "الحماقه" باقتحامه القصر، وتلا ذلك أخذ الأمير خالد إلى بيته في حراسة جنود البحرية، وكان خروج الأمير خالد من "قصر الحكم طبقا للنصائح التي قدمها زعماء العرب" وأبلغه "رود" أن عليه بأن يبقى في بيته ولا يغادره حتى يصدر إليه أمرا آخر. (٢١)

لم يسبق للإدارة البريطانية أن واجهت موقفا كهذا، إذا أن ما قام به الأمير خالد يعد وبحق تحديا للإدارة البريطانية، كما أنه للمرة الأولى تواجه الإدارة البريطانية مسألة وراثه العرش مواجهة لاعبره المطالب والحجج لهذا الطرف أو ذاك وإنما عبر استخدام القوة ،لقد كان لشخصية الأمير خالد غير الانقيادية للأوامر والمطالب البريطانية أثرها في إبعاده عن سدة الحكم. وقد وجدوا ضالتهم المنشودة في السيد حمد بن ثويني وسارعوا في أخذ العهد منه قبل تعيينه .

وقد تم استدعاء السيد حمد بن ثويني إلى القصر وأبلغه "رود" أن الحكومة البريطانية وافقت على تنصيبه سلطانا على زنجبار، ولما كان السيد حمد بن ثويني لا يتوقع هذا الشرف الكبير، وفوق هذا تعترف به الدولة صاحبة الحماية سلطانا، فلا عجب إنه وافق في الحال على قبول هذه الشروط التي عرضت عليه دون تردد ، فأعلن ولاءه لملكة بريطانيا الدولة الحامية لزنجبار، ثم وقع نص الاتفاقية العربي والإنجليزي ،وقد وصفه "هاردنغ" بـ"الأمير الدمية المحمي" ، و بادر الجمع بعد مغادرة الموظفين و المسؤولين البريطانيين بدفن السيد علي بن سعيد إلى مثواه الأخير. كما وافق السلطان الجديد على منح أولاد وزوجة السلطان مستحقات مالية (٢٢) .

أما عن الأمير خالد فقد عمل جهده أن يكون دبلوماسياً، ولهذا نجده يحاول أن يبرر لـ "رود" ظروف وملابسات ما قام به من عمل، فقد ذكر أنه باقتحامه للقصر لم يكن يرغب في تحدى الإدارة البريطانية الحامية، وإنما أخذ حقه لاعتقاده بأنه الأحق بحكم السلطنة العربية، كما أشار إلى أن سيطرته على القصر كانت تهدف إلى منع المنافس الآخر وهو حمد بن ثويني من احتلال القصر الذي هو قصر والده.

وكان "رود" قد أشار في تقرير إلى إن ما قام به الأمير خالد من عمل يستحق الإشادة، لأنه حسب وجهة نظر "رود" منع الصدام بين أتباع الأميرين، وليس هذا فحسب ولكن "رود" ذكر أن ما قام به من تصرف تجاه الأمير و اقتياده كان نتيجة لتردده في فتح أبواب القصر له، ومع ذلك أوضح "رود" أن تبريرات الأمير و انصياعه للسلطة الجديدة ورغبته في التعاون معها جعله يفرج عنه وينهي الحراسة على منزله، وفي بادرة أخرى قام الأمير خالد بتوثيق علاقته مع خصمه الفائز، فلقد أجلسه السيد حمد بن ثويني في اجتماع عام الي جانبه، ولهذا دلالة وأهميته وهو مقعد الشرف يتمناه الكثيرون. (٢٣)

لقد لعبت العديد من الظروف في فشل الأمير خالد في مهمته للاستيلاء على السلطة، ولعل من أهمها مرض السيد "علي" وتوقع وفاته في أية لحظة، مما مكن الإدارة البريطانية من الإعداد للأمر عدته وتجهيز قوة للمواجهة، كما يمكن القول أن الأمير لم يكن حازماً بما فيه الكفاية وضعفت قوته العسكرية مما فوت الفرصة عليه، وليس هذا فحسب وإنما اعتمد الأمير وبشكل أساسي على تأييد العرب ومساندتهم لا على تأييد السلطة البريطانية الحامية، وكان لهذا أثره الحاسم بإيعاده عن مقاليد الحكم (٢٤)

لقد كان جون كيرك القنصل البريطاني السابق (١٨٧٠-١٨٨٦م) صادقا عندما قال إن الإنجليز لهم الحق في وضع أي فرد من أي فرع من فروع الأسرة البوسعيدية الحاكمة سواء من مسقط أو زنجبار ممن يخدم المصالح البريطانية، وكانت ذريعتهم فيما ذهب إليه بأن الإنجليز هم فعلا، "أصحاب السيف الأطول،

(وهم) المنتخبون وحراس العرش"، ومع كل ذلك كان الأمير خالد يعتقد جازماً بأن فرصة أخرى سوف تلوح ولن يهملها . (٢٥)
السيد حمود بن محمد والأمير خالد :

بعد فترة من حكم السيد حمد بن ثويني أخذت صحة السلطان تتدهور حيث لم تكن على ما يرام، لكنها لم تصل إلى مرحلة الخطر الذي يدعو طبيبه الهندي للخوف على حياته، لذلك كانت صدمة للجميع حينما أخذوا السيد حمد بن ثويني صباح يوم ٢٥ أغسطس ١٨٩٦م، وقد اشتد به المرض ، وما لبث أن مات فجأة قبل ظهر اليوم نفسه، ويعد السيد حمد بن ثويني ثالث سلطان من سلاطين زنجبار يموت خلال ست سنوات، فقد سبقه السيدان خليفة بن سعيد و علي بن سعيد وهناك من يعتقد أن سوء الطالع لازم السيدان في تولي الحكم في وقت كانت القوة والهيمنة فيه تنتقلان من أيدي العرب إلى أيدي البريطانيين . (٢٦).

وقد أذهب أبعد من مسألة سوء الطالع وأقول إن الإدارة البريطانية اختارت وبغاية تامة على الأقل آخر ثلاثة سلاطين ممن كانوا يعانون سواء مشاكل صحية أو نفسية، فالسيد خليفة كما هو معروف وضع تحت الإقامة الجبرية- على الأقل - أول سنتين في حجرة تحت القصر، وهذا لعب دوره في التأثير عليه و انزاله وصراعه مع القناصل الأجانب وشقيقه السيد "علي" و المتنفذين العرب .

أما السيد "علي" فقد كان يعاني من مشاكل صحية والأمر نفسه ينطبق على السيد حمد بن ثويني فهل هي مصادفة أن الثلاثة كانوا يعانون من مشاكل صحية ونفسية؟ ولم يحتل أي منهم أمور السلطنة إلا بعد توقيعه على عدد من التنازلات التي أضرت بمصالح السلطنة ورعاياها، وفي المقابل خدمت المستعمر البريطاني (٢٧).

وكان هاردينج في ٢١ يونيو ١٨٩٦م وقبل مغادرته سلطنة زنجبار العربية قد قام بمخاطبة الماركيز سالزبري موضحاً وجهة نظره حول وراثة العرش، ويعتقد أن على الحكومة البريطانية أن تعترف بالسيد حمود بن محمد خليفة للسيد حمد بن ثويني مذكراً أن السيد حمود أكبر أبناء العائلة المالكة في زنجبار معروف

بإذعانه التام للرقابة البريطانية، وأنه أكثر استجابة من الشخص الذي يمكن أن ينافسوه وهو السيد خالد بن برغش الذي فقد كل أمل في مساعدة البريطانيين له بسبب مسلكه في مارس ١٨٩٣م حين حاول تولي السلطة عقب موت السيد علي بن سعيد ، وقد أشار هاردنج بوضوح بأن حمود بن محمد " سوف يكون أسهل للانقياد من خالد بن برغش المنافس الوحيد المحتمل " بدرجة كبيرة (٢٨) أدركت الإدارة البريطانية في سلطنة زنجبار العربية وكذلك الحكومة البريطانية في لندن خطورة الأمير خالد، ولهذا عملتا على مراقبة ومحاوله معرفة تحركاته، ووافقت حكومة جلاله الملكة على دعم السيد حمود كخليفة للسلطان الحالي. (٢٩)

المحاولة الثانية:

١٨٩٦م:

علم مستر بازيل باشتداد وطأة المرض على السيد حمد بن ثويني فطلب من قائد البحرية كابتن "أوكلان" قائد السفينة "فيلوميل" أن يعمل على أن يكون جميع رجاله على أتم أهبة لأي طارئ يحدث، وكذلك أرسل تعليماته إلي قائد السفينة "ثرش" التي كانت في الميناء و السفينة "سبارو" التي كانت تقترب من الميناء أن يكونا على أتم استعداد ، كما أمر أن يبقى أحد الأشخاص في الوكالة البريطانية حتى يتمكن "كيف" من الاتصال به بدون تأخير وقت الحاجة . وكان "كيف" في طريقه إلى القصر يصحبه لويد ماثيوس إذ به يعلم نبأ وفاة السلطان الفجائية، فلما بلغ الاثنان القصر وجدا كل شيء هادئا ، مما يوحي بأن خبر وفاة السلطان لا يعرف به العامة، و لم يكن أمامهما من وقت أكثر من أن يصعدا الدرج الرئيسي، وأن يأمرأ بغلق جميع الأبواب قبل أن يتمكن السيد خالد بن برغش من دخول ساحة القصر مع قرابة خمسين أو ستين رجلا من أتباعه المسلحين الذين وجدوا الأبواب مغلقة ، فاندفعوا داخل القصر وتمكنوا من الدخول من خلال إحدى النوافذ ، وقد بدأ عدد أتباع الأمير يزداد باطراد.

ووجد "كيف" و"ماتْيوس" أنهما وحدهما، ولم يكن في استطاعتهما حمل الأمير خالد على العودة إلى بيته ، ولهذا قررا الانسحاب إلى مبنى الجمارك الواقع على بعد ثلاثمائة ياردة، حيث كان الكابتن "أوكلاجان" ينزل قوة من رجاله تقدر ما بين مائة وأربعين و مائه وخمسين رجلا، لحق بهم أربعمئة جندي من قوات حكومة زنجبار بقيادة الكابتن "ريكس".

لقد عمل "ماتْيوس" جهده لإقناع الأمير خالد، وكان "ماتْيوس" يعرف الأمير خالد حق المعرفة منذ كان صغيرا وحاول قبل دخوله القصر بطريقة عقلانية أن يثنيه عن التخلي عن محاولته ومحاكاة عقله محاولا النجاح كما في السابق، ولكن الأمير خالد رفض الانصياع لكلام "ماتْيوس" ذلك الانصياع الذي كلفه فقدان الحكم في ١٨٩٣م، وبعد عدة دقائق دخل مع مناصريه وتهينوا لأسوأ الاحتمالات ، وقد أشار " كيف " إلى عدم الرغبة في مواجهه الأمير خوفا من العواقب البشرية التي سوف تترتب على المواجهة بين القوتين العسكريتين، لهذا قرر البقاء في مبنى الجمارك أملا في إيجاد حل لهذه المعضلة التي لم يسبق أن واجهوها في سلطنة زنجبار العربية. (٣٠)

قرر حرس السلطان الراحل الخاص إضافه إلى مجموعة من العرب وصل عددهم ما بين خمسمائة إلى ستمائة مددجين بالسلاح حيث جلبت كل قطعه سلاح في القصر ربط مصلحتهم بمصلحة السيد خالد وملئوا ساحة القصر، وكان لديهم عدد من بنادق "هوتشكس" و"مكسيم"، وبعض المدافع القديمة التي تحشى من الفوهة سدوا بها المداخل المختلفة المؤدية إلى القصر، كما انضم إلى السيد خالد أيضا بضع مئات من العرب، وكانوا جميعا مسلحين تسليحا كاملا.

إن مسارعة الأمير خالد وسيطرته على القصر تمت في حقيقة الأمر بمساعدة ومباركة الزعماء العرب، وكان يحدهم الأمل في التخلص من الهيمنة والسيطرة البريطانية، خاصة وإن العرب أخذوا يشعرون بوطأة السلطة البريطانية و التي جعلت أغلب الإدارات الحكومية تدار من قبل موظفين بريطانيين، كما أخذت الإدارة البريطانية بتحريم الرق وتجارة الرقيق مما أفقد ملاك الأراضي اليد العاملة

الرخيصة في الوقت الذي تمكن الهنود من رعايا بريطانيا من الحصول على العديد من الامتيازات ،كما نجحوا في حيازة العديد من الأراضي الموهونة لديهم من قبل ملاكها العرب.

ومن الممكن إضافة سبب آخر ذكره "المغيري" وهو أن السيد حمد بن ثويني وهو على فراش الموت أرسل إلى الأمير خالد يطلب إليه ألا يتأخر عن اعتلاء كرسي الحكم بعد وفاته وطلب إلي صالح الأنجزيجي رئيس العسكر بمساعدة الأمير وإطاعة أوامره، وبما أن جميع العساكر الزنجباريين وسائر حاشية القصر كانوا في جانب السيد خالد ، فقد جاهر البريطانيون بالعداوة،حتى أوامر المولد النبوي جمل السيد حمد،وهو مريض،السيد خالد أن يقابلها" ويشير المغيري للرواية بقوله"فهذا دليل على صدق الرواية" ، من الممكن أن توضح مدى التعاطف مع مطالب الأمير خالد .

وقد أشار "كيف" عند تناوله لمحاولة الأمير خالد قائلا: "إن الموقف الحالي أشد خطورة من مثيله يوم حاول السيد خالد محاولته السالفة للاستيلاء على السلطنة في مارس ١٨٩٣ حيث لم يكن لديه يومئذ سوى عدد من المؤيدين بين عشرين إلى ثلاثين من الإتباع، وحتى حرس السلطان فيما لو انظموا إليه لا يتعدى عددهم ثلاثمائة رجل، أما الآن فيوجد ما بين ثمانمائة إلى تسعمائة من حرس القصر الذين يبدو إنهم يناصرون الأمير ومن الممكن إضافة في حدود ما بين ألف إلى ألف وخمسمائة من المؤيدين للأمير الذي نجح في تجميعهم خلال السنوات الثلاث الماضية ."

ويبدو كما ذكر " كيف " أن الأمير قرر المواجهة لما يدركه من أن مطالبته لن تجد من الإنجليز أذانا صاغية، و يكمل " كيف" رؤيته بقوله: "كانت تجربته ١٨٩٣م برهانا على أن السكينة والهدوء لا تجدان نفعا". ويرى "كيف" أن القوة البحرية البريطانية و قوات زنجبار الحكومية الموجودة في مبنى الجمرک ليست من القوة بالدرجة التي تمكنها من مهاجمة القصر إن لم تساعد السفن بإطلاق النيران،

أبرق "كيف" بعد ذلك اليوم إلى وزارة الخارجية يطلب منها أن تاذن للسفن الحربية بفتح نيرانها على القصر إذا فشلت جميع المحاولات في الوصول إلى حل سلمي، وكان بالميناء في ذلك الوقت ثلاث سفن حربية بريطانية . (٣١) وهنا لابد من الإشارة إلى أن تفكير كيف كان ينصب على حماية البحارة البريطانيين، ولهذا لم يكن يرغب في زجه في مواجهة برية غير محسوبة النتائج، ولهذا فضل التريث والتفكير الجدى بقصف زنجبار بالسفن البحرية .

ويشير "كيف" إلى أنه خلال فترة ما بعد الظهر بعث السيد خالد مندوبا إلى القنصل البريطاني يعلن فيه سيطرته على القصر ويطلب إليهم معرفة إن كانت رغبتهم في تعيينه خليفة للسيد "حمد" ، ويقول "كيف" إنه رد عليه قائلا: إنه لا يستطيع أن يبحث معه موضوع وراثته الحكم وهو مهيم على القصر بالقوة، ولهذا طلب إليه أن يعمل عقله ويعود إلى منزله وأن يرسل له من هناك خطابا يبين فيها مطالبه ووعده "كيف" بتحويل الخطاب لتلغرافيا للحكومة البريطانية للنظر فيه.

وبعد مرور عدة رسائل بهذا المعنى بين الأمير خالد و"كيف" قرر الأمير رفض نصائحه بمغادرة القصر وما لبث أن أعلن الأمير خالد نفسه سلطانا، وأمر بإطلاق إحدى وعشرين طلقة على الساحل من سفينة السلطان الراحل، وفي نفس الوقت أعيد رفع راية القصر التي كانت قد نكست أثناء دفن السيد حمد بن ثويني، وبعث إلى القناصل الأجانب بمذكرات يعلن إليهم فيها اعتلاءه كرسي السلطنة.

كما حاول الأمير خالد عن طريق الممثل الأمريكي في زنجبار دورسى موهن إرسال برقية إلى الملكة "فيكتوريا" يشير فيها إلى أمله في استمرار الصداقة مع حكومة جلالة الملكة ، إلا أن مكتب شركة التلغراف الشرقية رفض هذه البرقية استجابة لطلب "كيف". وقد ذكر "كيف" للأمير خالد بأنه لم يتم تنصيب سلطان في السابق بدون الموافقة المباشرة للقوة الحامية وإنه إذا استمر على موقفه هذا فمعناه أن ما يقوم به من عمل هو "ثوره مفتوحة" ضد حكومة جلالة الملكة، مما سوف يجبره تحت هذه الظروف على الطلب من سالزبري "ألا يلتفت مجددا

لمطالب الأمير خالد. وكان "كيف" جادا فيما ذكره للأمير خالد وهذا ما سوف تثبته الأيام .

كما أشار "كيف" إلى أن علم القنصلية البريطانية وأعلام القنصليات الأوربية الأخرى ظلت منكسة حدادا على الأمير الراحل، و أبدى شكوكه في إمكانية إقناع الأمير خالد بالحل السلمي، ولهذا طلب إلى الماركيز سالزبري أنه في حالة الفشل بالوسائل السلمية فإنه يطلب الموافقة على استخدام القوة للسيطرة على القصر و اعتقال الأمير، وكان يتخوف أن يقوم الأمير خالد بحركة ما بسبب بما يملكه من مميزات على الأرض وقوة برية، فطالب أولا بالرسو بشكل مباشر بمواجهة القصر لكي تتمكن السفن البحرية من حسم الموقف عسكريا.

وقد أوضح "كيف" أن هذا الرأي يشاركه فيه "ماثيوس" والقبطان "أوكلان" الذين طالبا موافقة الحكومة البريطانية في لندن على هذا الإجراء الذي وصفاه بأنه "المدمر" قبل تنفيذه. ويدل هذا الطلب دلالة واضحة على صعوبة الموقف، و أن خيار الحسم العسكري هو السبيل الوحيد للقضاء على الأمير ومناصريه وسوف يكون مكلفا .

لم يحدث جديد في اليوم الأول وانقضت ليلة ٢٥ أغسطس في هدوء، وجاءت في اليوم التالي موافقة الماركيز سالزبري معطيا الصلاحيات "لكيف" ليتخذ ما يراه مناسبا من إجراءات لتحقيق مصالح بريطانيا، وكانت القوة البحرية مناط بها الحراسة في مبنى الجمرك، بينما لا يزال أنصار الأمير خالد يسيطرون على القصر، وقد زاد عددهم بين الألفين إلى الألفين وخمسمائة رجل.

وكان تخوف "كيف" من أن التأخير سوف يعني للعرب ومناصري الأمير "ضعف موقف الإدارة البريطانية وقوه المتحدي للسلطة البريطانية"، وكان لإدراك "كيف" أن عليهم أن ينجحوا في هذه المهمة الصعبة فلا بد من الانتظار لإحدى السفن الحربية التي سوف تأتي في اليوم الثامن والعشرين قبل اللجوء إلى أعمال عسكرية، مع أنه يعتقد أن وجود خمس سفن حربية بريطانية في زنجبار سوف تضغط في اتجاه الحل السلمي. (٣٢)

تنفس جميع الأوروبيين الموجودين في المدينة الصعداء صباح يوم السادس والعشرين لقدم المدرعة "سنت جورج" والطراد "راكوني" اللذين لم يكن وصولهما متوقعا ، فبادر "كيف" على الفور إلى بحث الموقف مع أمير البحر "راوسون" قائد المدرعة "سنت جورج" فتم الاتفاق على أن القوة والقوة وحدها القدرة على فرض سلطة حكومة صاحبه الجلالة القوة البريطانية الحامية، وتم تخويله اتخاذ أي إجراء يراه ضروريا للدفاع عن مصالح حكومة جلالة الملكة وإعادة هيبتها .

وعد "كيف" أمير البحر "راوسون" بالتأييد الكامل على شرط أن يكون واتقا من النجاح، وقد حصل أمير البحر "راوسون" و"كيف" و"ماثيوس" على إذن رسمي يخولهم استعمال القوة، و أخذوا يعدون العدة لإخراج أنصار الأمير خالد من القصر واعتقاله.

وكانت القوة البريطانية المرابطة على الشاطئ تتألف من ٣٣٠ بحارا و ١٢٠ جنديا من المارينز، و ٧٠٠ من القوات المحلية التابعة لحكومة زنجبار بقيادة الكابتن "رايكس" مع خمس بنادق مكسيم ومدفع زنه ١٧ رطلا، وقد وقف البحارة بثلاث بنادق مكسيم ومدفع وزنه سبعة أرتال في مبنى الجمارك وهم يراقبون مناصري الأمير خالد في ساحة القصر، كما وضع بعض البحارة بالقنصلية البريطانية لحراستها حيث انتقلت إليها جميع النساء الأوربيات حفاظا على سلامتهن.

كما انتشر حول أطراف المدينة بقية البحارة لمنع الأمير خالد أو أي من أتباعه من الهروب ، بينما قام قاربان مسلحان بالمساندة قرب الساحل ، وقد أرسل الأمير خالد اثنين من مندوبيه لمقابلة "كيف" و "الادميرال" إلا أن الأخيرين أصرا على انصياع الأمير لمطالبهما، كما قام أحد المتنفذين العرب ممن تربطهم علاقة بالأمير خالد والإدارة البريطانية بمحاولة للتدخل والصلح ولكن دون جدوى .

(٣٣)

ألقت السفينتان الحربيتان "ترش" و"سباروا"، مراسيهما على بعد مائة وخمسين ياردة من الشاطئ قبالة القصر، وأما الطراد "راكون" فقد رسا في موقع مقابل أحد

أبراج القلعة القديمة التي كانت بجانب مبنى الجمارك ، أما "سنت جورج" و "فيلوميل" فقد ابتعدتا قليلا ، واستلمتا تعليمات تأمرهما بعدم الاشتراك في القتال إلا في حالة الضرورة القصوى ، وقد يعود السبب في هذا لإدراك الإدارة البريطانية مقدرة السفن الأخرى على مواجهة الموقف والتعامل معه وإن السفن الحربية الأخرى يعتقد أنها أكثر من كافية لعمل ما هو مطلوب منها، ولكن واجب الحرص دفعهم لهذا الإجراء، وقدرت قوات الأمير خالد في الداخل بالفي رجل مدججين بالسلاح، كما وقف في ساحته حوالي سبعمائة عسكري من حرس السلطان الراحل الخاص.

أطلع " كيف " القناصل الأوربيين على توقيت إطلاق القذائف والإجراءات التي سوف تتخذ لسلامة المقيمين الأوربيين كما أطلع زعماء الجالية الهندية على الأمر نفسه كما طلب إلى جميع النساء والأطفال بالتوجه إلى السفينتين الحربيتين اللتين كانتا ترسيان بمسافة بعيدا عن مركز الخطر أو إلى باخرة شركة الملاحة البخارية البريطانية الهندية التي كانت راسية في المرفأ، كما أبعدت جميع سفن التجار إلى جنوب المرسى حتى تكون بأمان بعيدا عن منطقة الخطر.

وخوفا من تحركات الوطنيين في المناطق الريفية وحرصا على حماية أرواح رجال البعثات التنصيرية فقد جيئ بهم من المراكز الواقعة خارج المدينة ، وأنزلوهم في القنصلية البريطانية. لقد دفع الخوف المشوب بالحرص "كيف" إلى أن يطلب إلى الماركيز سالزبري في ٢٦ أغسطس المزيد من القوات وعلى وجه الخصوص إرسال على وجه السرعة ٢٠٠ من جنود الفرقة الهندية المتمركزة في ممباسا بواسطة إحدى السفن التي ستغادر ميناء ممباسا في المساء . (٣٤)

بعث أمير البحر في الساعة السابعة صباح يوم ٢٧ أغسطس إنذارا إلى الأمير خالد يخبره فيه أن السفن الحربية البريطانية سوف تقصف القصر السلطاني بالنيران في الساعة التاسعة صباحا ولهذا فإن عليه أن ينزل علمه ويسلم نفسه في دائرة الجمر ك قبل تلك الساعة، وكذلك أرسل أمير البحر إلى أعوان السليد خالد يبلغهم بأن عليهم أن يغادروا القصر وألا يتحدوا السلطة البريطانية الحامية وفي

المقابل وعدهم في حال تسليم أسلحتهم بالعمو عنهم وعدم مساءلتهم عما ما قاموا به من عمل .

لقد حسم الأمير خالد أمره ورفض الانصياع مبينا أنه يؤثر الموت على التخلي عن مطلبه وهو العرش، وأعلن نيته في القتال ورفض مغادرة القصر، كما قام و أتباعه برفع العلم فوق القصر أعلى مما كان سابقا وأخذت حاشيته تؤدي رقصات الحرب الحماسية.(٣٥)

ولا يعرف على وجه الدقة عما إن كان الأمير خالد قد أطلع أتباعه على هذه الشروط ولكن الانطباع العام انهم يلتفون حول الأمير وسوف يحاربون إلى جانبه حتى النهاية ، وقد لا يتصور الكثيرون حجم الدمار الذي من الممكن أن تحدثه المدفعية الحربية في دقائق معدودة ولكن من المؤكد أن هناك من توقع أسوأ مما حصل ويجب ألا يغيب عن بالنا الأعداد الكبيرة التي تطوعت للوقوف إلى جانب الأمير خالد وأغلب هؤلاء من حملة السلاح.

أرسل الأمير خالد في حدود الساعة الثامنة صباحا شيخا عربيا من كبار السن بهدف مفاوضة أخيرة مع "كيف"، وكان الشيخ العربي من المساندين لمطالب الأمير خالد في أحقيته بعرش زنجبار و من المؤيدين والمناصرين للأمير في استيلائه على قصر والده السيد برغش وقد أبلغ "كيف" الشيخ الجليل بألا وقت للمناقشة فإما الإستسلام أو القصف الذي سوف يبدأ في الساعة التاسعة فرد عليه بقوله: "افعلها".

أطلقت السفن الحربية "راكون" و"سباروا" و"ترش" نيرانها في تمام الساعة التاسعة صباحا على القصر وعلى المدافع المنصوبة في الساحة ، وكان التصويب من الدقة بحيث نجحت القذيفتان الأولى والثانية من إعطاب أكبر مدافع الثوار وإسكاتها وقضت على كل رجالها تقريبا، بعدها صوبت القذائف إلى مباني القصر الصغرى التي يتواجد فيها الأمير خالد وأغلب أتباعه ومناصريه ، وما هي إلا لحظات وجيزة حتى اشتعلت النيران في المبنى ،و كان بحارة الأسطول البريطاني المتمركزين داخل مبنى الجمرك يطلقون النار من مدافع مكسيم وقذائف

أخرى زنتها تسعة أرتال لحماية القوات التي اندفعت إلى ساحة القصر السلطاني .
(٣٦)

حاولت السفينة الحربية السلطانية القديمة (جلاسجو) مساندة الأمير ومناصريه بإطلاق النيران على السفن الحربية البريطانية وعلى مبنى الجمارك وهي محاولة يدرك قبطانها ورجال بحريته بأن تأثيرها سوف يكون محدودا بسبب قدم السفينة، ومع ذلك فقد اشتركت في الصراع الدائر - والذي يكاد أن يكون من طرف واحد لتواضع إمكانيات وأسلحة الطرف الآخر - لتثبت مدى التعاطف مع حق الأمير بحكم زنجبار وفي نفس الوقت لتبين مدى التذمر من الهيمنة والتسلط البريطاني، ولتبرز أن قطاعا كبيرا من المتنفذين العرب أخذوا يفقدون مكانتهم بسبب وضع موظفين بريطانيين على أغلب الإدارات.

لم يهتم الاميرال في بادئ الأمر بمشاركة السفينة الحربية السلطانية في القتال غير أن استمرار السفينة في القصف - والذي أخذ يشكل خطرا على السفن الحربية البريطانية - دفعه للرد على مصدر النيران فأطلقت حوالي ست قذائف قرب سطح الماء وماهي إلا فترة قصيرة حتى أخذت السفينة "جلاسجو" في الغرق .

لم تكن السفينة الحربية السلطانية وحدها من حاول أن يدعم الأمير خالد ومناصريه، وإنما شارك قاربان بخاريان مملوكان لعرب في إطلاق النار على السفن الحربية البريطانية إلا أنه تم التعامل معهما ونجحت السفن الحربية البريطانية في إغراق أحد القاربين والقبض على الآخر واعتقال بحارته.

تمكنت القوة الحربية البريطانية من حسم المعركة في الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين من صباح يوم ٢٨ أغسطس ١٨٩٦م، وسقطت راية القصر وصممت جميع أشكال المقاومة الوطنية وأصبحت اليد العليا للبريطانيين الذين تنفسوا الصعداء، وأعطوا الأوامر بوقف إطلاق النار. مما يعني أن تبادل إطلاق النار استمر لمدة أربعين دقيقة تقريبا، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل دلالة قاطعة على ما يأتى. أولا: إن الإدارة البريطانية في سلطنة زنجبار العربية كانت متخوفة من ثورة الأمير خالد ،ولهذا أعدت القوة اللازمة وعززتها بالاحتياط .

ثانياً: لا يمكن بأي حال من الأحوال مقارنة قوة الأمير خالد بما تملكه بريطانيا من إمكانيات، كما أن لجوء قوة استعمارية كبرى كبريطانيا إلى تجهيز كل هذه القوة البحرية المدمرة والجنود الحكوميين بقيادة "ريكس" الضابط البريطاني، والجنود الهنود الذين جلبوا على عجل من ممباسا كانت تهدف من خلاله إلى كسر شوكة أية حركة تمرد ضد الهيمنة والتسلط البريطاني في سلطنة زنجبار العربية أو على طول الساحل الشرقي لأفريقيا التي شهدت عدداً من الثورات ضد الوجود البريطاني والألماني. وقد سبقت الإشارة إلى ازدياد كراهية العرب للبريطانيين، وعلى وجه الخصوص في عهد السيد خليفة بن سعيد. كما أنه درس أرادوا تلقينه للعرب بأن بريطانيا لحماية مصالحها لن تتردد في استخدام أية وسيلة بما فيها العنف.

ثالثاً: أثبتت ثورة الأمير خالد افتقاره للتخطيط الإستراتيجي المسبق وعدم استغلاله لهذه الأعداد الكبيرة من المؤيدين والأتباع ولم يستفد منهم الفائدة القصوى. رابعاً: إعادة تأكيد المقولة البريطانية بأن مسألة وراثية العرش شأن بريطاني محض، وكان هذا لب الموضوع فمن أراد أن يتربع على عرش زنجبار فلا خيار أمامه سوى الانصياع للإرادة البريطانية، وكانت هذه الرسالة التي أرادت بريطانيا أن توصلها.

خامساً: كان حجم الخسائر المادية والبشرية لدى الجانب البريطاني لا تكاد تذكر، وهذا هو السبب الذي دفعها للجوء لاستخدام المدافع الحربية البريطانية، بينما الدمار والخسائر البشرية على جانب الأمير ومناصريه كبيرة، وفي هذا الصدد يشير المغيري بقوله "لو أخذ رجال الإنجليز بالصبر والثبات في هذه الحادثة وخصوصاً في مثل زنجبار .. إنهم لو ضيقوا عليها وحاصروها بالعساكر لما احتاجوا إلى ضربها بالمدافع، وهدم الآثار وحرقها بالنار .."

سادساً: كما أن الغرامات المادية التي سوف تفرضها الإدارة البريطانية على مناصري الأمير من العرب والسواحليين والقمرين فادحة حتى لا يجرؤ أحد على تكرار التجربة.

كان القصر الصغير ومباني الحريم الملحقة به قد أصابها الدمار وتحولت الى انقاض وشاعت القدرة الالهية ان ينجوا من كان بمباني الحريم حيث تمكن الرجال من اخراج النساء قبيل القصف ، أما المبنى الكبير الذي كان يستعمل للاستقبالات العامة فقد أصيب ولكنه نجا من التدمير المروع الذي أصاب المباني الأخرى، و كانت الخسائر المادية ضخمة بسبب ما يحويه القصر من نفائس ، أما الخسائر البشرية فقد قدرت خسائر أنصار السيد خالد بما يقرب من خمسمائة قتيل وجريح أما الجانب البريطاني فقد أصيب أحد الجنود إصابة بليغة (٣٧).

أدرك الأمير خالد بعد هذه المواجهة الا قبل له بالتصدي لآلة العسكرية البريطانية ، وكان لمنظر الموت والدماء والدمار المحيطين به أثره فاعتلى صهوة جواده وانطلق خارج القصر المحترق يصحبه أحد القمرئين يدعى صالح الأنجزيجي قائد جنود القصر مؤملين ألا يقبض عليهما ومتجهين إلى أحد القصور في الطرف الشمالي من المدينة والذي ويبعد في حدود ٨ أميال ، إلا أن الحواجز المنتشرة جعلتهم يغيروا اتجاههم ، وقد تمكنا من أن يفلتا من إحدى نقاط التفتيش التي وضعتها الإدارة البريطانية لاعتقال الأمير ومناصريه.

و لم يجد الأمير النائر مفرا من اللجوء إلى القنصلية الألمانية ،ومن المفارقات أن القنصلية الألمانية التي دعمت وساندت الأميرة سالمة بنت سعيد ضد شقيقها السيد برغش والد الأمير النائر والإدارة البريطانية ، ها هي الآن تساند وتحمي ابن السيد برغش المطارد من قبل القوة البريطانية الحامية . وعقب التجاء الأمير خالد إلى القنصلية الألمانية، أخبر القنصل الألماني نظيره البريطاني أنه لا يستطيع أن يسلمه الأمير خالد قبل أن يتلقى التعليمات من حكومته.

و كان السيد حمود بن محمد يراقب الأوضاع في بيته الخاص ولم يكن يتوقع تنصيبه فقد كان في الأربعينيات من عمره و يعد رجلا فقيرا اذ لم يكن ذا مال ،إلا أن لويد ماثيوس جاء به إلى دائرة الجمرك حيث أخبره "كيف" أن القوة البريطانية الحامية سوف تعترف به سلطانا على شرط أن يقبل التوقيع على بعض الشروط، وقد أمضى السيد حمود بن محمد هذه الشروط بعد أن شرحها له القنصل

البريطاني دون تردد ، ثم عاد به إلى بيته تحت الحراسة، وكان قد اجتمع في منزل السيد حمود بن محمد معظم أعيان العرب الذين كان أكثرهم منذ فترة وجيزة يؤيدون الأمير خالد تأييدا فعالا إعجابا منهم بتحديه للمستعمر الأجنبي ، لكنهم سرعان ما تناسوا واخذوا يهنتون السلطان الذي اختارته القوة البريطانية الحامية. وقد أشار " كيف " في تقرير له أنه لو سلم الأمير خالد نفسه فسوف يكتفي بنفسه وسجنه في بومباي ، وكانت بومباي تعد مدرسة للمنفيين من اليوسعيد يعلم ويدرس اصول الادارة والحكم و قد استقبلت في السابق عددا من المنفيين من أبناء البيت اليوسعيدى ممن نفتهم الإدارة البريطانية ، ومن ضمنهم السيد برغش والد الأمير خالد (٣٨)

ارسل "كيف" تلغرافا إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٨ أغسطس ١٨٩٦ م، أشار فيه إلى سرعة عودة الأمور في البلد إلى مجراها الطبيعي ،وموضحا أنه قد فتحت الحوانيت في السوق أبوابها ورجع معظم السكان إلى أعمالهم اليومية ، وتوقفت جميع أعمال النهب وعملت فئات كبيرة من العمال على إزالة الأنقاض وبقايا الهدم من ساحة القصر وأخذت المستشفيات تبذل عنايتها في مداواة الجرحى، كما بين أن السلطان وبناء على نصيحته أعلن العفو العام عن جميع من عاونوا الأمير خالد على شرط أن يسلموا أسلحتهم ، وكان من بين أولئك أربعمئة وخمسين عسكري من عسكر السلطان مع أسلحتهم أضف إلى ذلك عدد ثلاثمئة وستة وسبعين قطعة سلاح وأربعين مسدسا ،وأشار "كيف" إلى أن جزء من هذه الأسلحة التي سوف يتم تجميعها سوف يستخدمه حرس الاستعراض أو حرس الشرف بينما يتم التخلص من البقية برميها في البحر ، وللأمانة كان يهم الإدارة البريطانية جمع السلاح أكثر من أي شيء آخر حتى لا يستغل في أعمال عدائية ضد بريطانيا (٣٩)

وقد اقترح "كيف" معاقبة ستة أو سبعة من المتنفذين العرب ممن ساعدوا الأمير خالد عن طريق مصادرة أراضيهم وطردهم خارج زنجبار سواء إلى مسقط أو عدن على أن يستغل المبلغ من بيع أملاك العرب لتعويض رعايا بريطانيا الهنود

ممن تأثرت تجارتهم بهذه الأحداث ، وتعرضت محلاتهم للنهب ، وكان عدد من تجار الهنود قد تقدموا بالفعل للحصول على تعويضات ، ونكاية بالعرب من ساعدوا الأمير خالد يتم تعويض الهنود من مصادرة أراضي العرب (٤٠) حسب ديمقراطية المستعمر .

كما قررت الإدارة البريطانية في زنجبار معاقبة اثني عشر من أعيان العرب الذين وضعوا عبيدهم وأتباعهم تحت تصرف السيد خالد ، وكانوا في القصر وقت تبادل إطلاق النار ، واتهمتهم الإدارة البريطانية بتحريض الأمير خالد للسيطرة بالقوة على الحكم ، وكذلك اتهموا بعدم إطاعة أوامر القنصلية البريطانية ، ولهذا حرصت على القبض عليهم ومعاقبتهم وتسفيرهم خارج زنجبار سواء لمسقط أو عدن أو لأي مكان آخر ، أما البقية الباقية من المتنفذين العرب ففرضت عليهم غرامة جماعية قدرها خمسمائة ألف روبية ، إلا أنه تم تخفيضها إلى مائتين وخمسون ألف روبية ، على أن تدفع قبل إطلاق سراحهم ، مما أجبر الشخصيات العربية البارزة على افتداء نفسها بالمال ، أما أولئك الذين لا يملكون قيمة الغرامة المادية فقد أجبروا على الخروج من زنجبار إلى البر الأفريقي وجلهم من السواحليين والقمريين الفقراء ، وكانت الغرامة المالية كعقاب رادع حتى لا يتم تكرار العمل مرة أخرى أو حتى مجرد التفكير به (٤١)

تمكن الأمير خالد من البقاء لاجئا في القنصلية الألمانية ، ورفض القنصل الألماني تسليمه ، لأن اتفاقية تبادل المجرمين المبرمة بين بريطانيا وألمانيا ترى أن اللاجئ المذنب لا يمكن تسليمه إلا إذا كان قد ارتكب جريمة سياسية ، وخاف "كيف" أن يؤدي السماح ببقاء الأمير خالد في زنجبار أو في أي بقعة من شرق أفريقية إلى مايتي . أولا: تشجيع وتمكين العرب على تدبير خطة إعادته خاصة وأن المسافة ليست بعيدة بين زنجبار والبر الأفريقي حيث النفوذ الألماني . ثانيا: أن الأمير مع أنه هزم إلا أن شعبيته لدى العرب وبالذات المتنفذين منهم قوية ، فما بالك بالفقراء ممن ينظرون إليه بإعجاب . ثالثا: هناك من يعتقد أن الأمير كاد أن ينجح ، وهذا له مفعوله بأن المحاولة القادمة سوف تكون أفضل من سابقتها . رابعا: تمكن القنصل

البريطاني من اعتراض رسائل موجهة للأمير خالد ، وتحمل في ثناياها تعاطفا مع الأمير الثائر وعلى سبيل المثال رسالتان من فيصل بن تركي سلطان مسقط و من محمد بن تركي شقيق فيصل بن تركي سلطان مسقط ، وواحدة من شقيقة الأمير شريفة بنت برغش وسليمان بن عبدالرحيم.

ومن أجل هذا تمنى "كيف" على الماركيز سالزبري الضغط بأية وسيلة لإبعاد الأمير خالد عن شرق إفريقية ، وفي هذه الحالة سوف ينسأه الناس بعد أشهر عدة ، وإن يكون مصدر خطر سواء على الإدارة البريطانية أو على السلطان الذي نصب على رأس السلطنة العربية ، ومن ثم التمس "كيف" من الماركيز سالزبري أن يحتج لدى برلين على بقائه غير أن الحكومة الألمانية رفضت التعاون في هذا الموضوع، إذ كانت فترة الانسجام البريطاني الألماني التي بدأت سنة ١٨٨٦م قد انتهت وبرز بدلا عنها وخاصة في السنوات الأخيرة ازدياد عدم الثقة والشك المتبادل بين البلدين ازديادا عميقا، وزاد من تصاعد هذه الجو العدائي ما بين الدولتين الاستعماريتين العديد من المنازعات الاستعمارية في إفريقية والمحيط الهادي .

كما تخوف "كيف" من أن محاولة القبض على الأمير خالد اللجئ لدى القنصلية الألمانية سوف يترتب عليها مخاطر الصراع مع الجنود أو البحارة الألمان، مع وجود أوامر واضحة من "ماتثوس" للقبض على الأمير إن تواجد خارج مبنى القنصلية الألمانية دون حراسة ألمانية. (٤٢).

كما أنه حدث بعد لجوء الأمير خالد إلى القنصلية الألمانية أن أدركت برلين أن مقام الأمير في شرق إفريقية سوف يكون مصدر مضايقة مستمرة لسلطات زنجبار الحكومية، ومن ثم أجمعت الحكومة الألمانية أمرها على أن تسمح له بالإقامة في دار السلام على مسافة خمسة وأربعين ميلا .

لم يكن الأمير خالد المطلوب الوحيد ولكن المدعو صالح الأنجزيجي قائد جند القصر الذي فر مع الأمير ، وكانت الإدارة البريطانية ترغب في استرداده لمحاكمته حيث إنه أولا: أقتع جنوده و أعدادا من أبناء جلدته من القمرين وكذلك

من السواحيليين بالانضمام إلى الأمير خالد، ثانياً: رفض الانصياع لنصائح "كيف" عندما طلب إليه التخلي عن الأمير، ثالثاً: إن محاكمته سوف تكون رادعا لمن تسول له نفسه بتحدي القوة الحامية البريطانية. رابعاً: أورد "المغيري" أن كبير العسكر صالحاً لما رأى القصر تهدمه المدافع، وبلغ الضيق الخناق أزال نافذة من القصر، وأخرج السيد خالداً من القصر، حيث لم يستطع الخروج من الباب، وأوصله للسفارة الألمانية بل إنه صاحبه إلى دار السلام، وهناك توفى وإنه مما يحفظ في التاريخ لهذا الرجل الوفاء والإخلاص.

كما حاول القنصل البريطاني أن يقنع القنصل الألماني إن كان الأمير يعتبر لأجناً سياسياً فلا صفة "صالح"، إلا أن الألمان كما رفضوا تسليم الأمير رفضوا أيضاً تسليم "صالح"، واعتبرت ألمانيا أن تسليمها أهانه لها، وهذا أثار حنق البريطانيين وغضبهم. (٤٣)

ولما كان اليوم الثاني من أكتوبر الساعة العاشرة صباحاً دخلت السفينة الحربية الألمانية "شيدلر" مرفأ زنجبار، وألقت مراسيها أمام القنصلية الألمانية، وقد لعب اختيارها الوقت في انجاح مهمتها إذ كان المد على أشده، مما مكن قوارب "شيدلر" أن تصعد فترسو مباشرة في حديقة القنصلية وساهم هذا بدوره بأن ينقل الأمير خالد دون أن تطأ قدمه خارج الأرض الألمانية، وكان الضابط البريطاني "ريكسي" يشاهد ما يحدث أمامه وأسيره المقصود يتنقل تحت ناظريه دون أن يحرك ساكناً، وقد أبلغ "كيف" بأنه لم يكن لديه الوقت أو الفرصة لمحاولة اعتقال الأمير أو حتى الاحتجاج فقد تم كل شيء بسرعة، وفي مدى عشرين دقيقة كانت "شيدلر" في طريق عودتها إلى دار السلام، حيث أعد للسيد خالد داراً رفع عليها علم زنجبار الأحمر. (٤٤)

بقى الأمير خالد في أفريقية الشرقية الألمانية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ اشترك في القتال بجانب الألمان، وبعد ثلاثة سنوات من ذلك التاريخ أي في عام ١٩١٧ ألقت القوات البريطانية القبض عليه، وتم التعامل معه كأسير حرب، ومن ثم نفى إلى جزيرة سنت هيلانة التي استمر بها حتى سنة ١٩٢١، ثم بعثت به

إلى جزيرة سيشل، ويذكر أنه خلال نقله مر على زنجبار فكتب رسالة إلى السيد خليفة بن حارب سلطان زنجبار ، يستعطفه و يطالبه بالصفح عنه موضحا له مقدار الصعاب التي واجهها و المعاناة التي تكبدها وأفراد أسرته ، و متسائلا عن سبب تحميلهم جريرة لم يرتكبوها، ومؤملا بالاستقرار بدلا من التشرذم في أي مكان يسمح لهم فيه ومشيرا بقوله "أنا رجل شايب، وتعبان في نفسي من هذا الحبس "وطالب بالاستقرار في دار السلام حيث مزرعته أو الإقامة في زنجبار تحت حكم السيد خليفة. ،كما كتب إلى القنصل البريطاني في زنجبار بنفس المعنى ، كما قام الهنود المسلمون في الترانسفال في جنوب أفريقيا بمخاطبة السيد خليفة لما شاهده من مقام لا يليق بأحد أبناء الأسرة البوسعيدية الحاكمة (٤٥) وفي سنة ١٩٢٥ قطع العهد على نفسه ألا يعود للمطالبة بعرش السلطنة ، والتي بناء عليها سمح له بالإقامة في ممباسا حيث أمضى البقية الباقية من حياته في هدوء تام حتى وافاه الموت في ١٤ رمضان ١٣٤٥هـ الموافق سنة ١٩٢٧. ولم يقتصر الأمر على منع الأمير خالد ، وإنما امتد هذا الأمر ليشمل أمه العجوز وزوجته من دخول زنجبار حتى وفاته . (٤٦)

الخاتمة

عاش الأمير خالد وترعرع في كنف والده السيد برغش بن سعيد الذي عمل جهده لجعله خليفته، إلا أنه فشل في مسعاه نتيجة للرفض البريطاني الذي اخذ يتدخل في الشؤون الداخلية لسلطنة زنجبار العربية بما فيها مسألة وراثته العرش. وقد فرضت المصلحة البريطانية والألمانية تعيين السيد خليفة بن سعيد سلطاناً على زنجبار، وبوفاته تم تنصيب شقيقه السيد علي بن سعيد، ولم يرض الأمير خالد بتعيين عمه لاعتقاده باحقية في الحكم ولكنه لم يعترض ولم يثر ما يعكر حكمهما. أخذ النفوذ البريطاني يطغى بعد حكم السيد "علي" وتم إعلان زنجبار محمية بريطانية، وتوسعت الإدارة البريطانية في التدخل في الشؤون الداخلية لسلطنة زنجبار العربية وفي تنصيب من تتوسم فيهم خدمة مصالحها وقد نظرت للأمير خالد برغش بأنه شخصية غير إنقيادية، وأنه لن ينفذ أوامرها ومطالبها كما أنه يستمد نفوذه من تأييد العرب ومناصرتهم له لا من الإدارة البريطانية وممثليها، ولهذا لم يطلب منهم الملك مما دفعهم للبحث عن البديل، وحرص البريطانيون على أن يكون البديل ممن تسهل السيطرة عليهم ومن المستعدين لتقديم التنازلات في سبيل الحكم حتى وإن كانوا من الناحية الصحية أو النفسية من غير المهنيين، ولذلك أخذوا عليهم العهود والمواثيق وأجبروهم على تقديم تنازلات الواحدة تلو الأخرى.

وقد لجأت الإدارة البريطانية في سلطنة زنجبار العربية ومن ورائها الحكومة البريطانية في لندن إلى استخدام الأسلحة الخفيفة والثقيلة، بما فيها المدافع البحرية لردع الأمير خالد الذي سيطر على القصر السلطاني قصر والده مطالباً بتنصيبه على حكم السلطنة العربية، لقد نجح الأمير خالد في كسب الأنصار من العرب والسواحليين والقمريين إلا أن القوة الحربية البريطانية كانت لهم بالمرصاد فتمكنت من إلحاق الهزيمة بهم، مما دفع الأمير إلى اللجوء للقنصلية الألمانية التي حمته ونقلته إلى البر الأفريقي، ولم يتمكن الأمير بعدها أبداً من العودة إلى زنجبار حتى وفاته في ممباسا. وقد أثبتت الإدارة البريطانية من خلال الوسائل والسبل التي

لجأت إليها في حسم مسألة وراثة العرش ومحاربة الأمير ومطاردته والتضييق
على مناصريه بأنها صاحبة النفوذ، وأن سيفها هو السيف الحاسم وأن موضوع
وراثة الحكم شأن بريطاني محض.

الهوامش والمراجع

- ١-المزيد من المعلومات انظر: جمال زكريا قاسم. دولة البوسعيد في عمان وشرق افريقيا ١٧٤١-١٨٦١. القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٨. بنيان سعود تركى. الصراع على السلطة فى سلطنة زنجبار العربية فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر الميلادى. المجلة العربية للعلوم الانسانية. العدد- ٥٠- ١٩٩٥.
- ٢- توفيت السيدة موزه فى ١٣ شوال ١٢٣٦هـ-١٩١٨م. سعيد بن على المغيرى. جبهة الأخبار فى تاريخ زنجبار، تحقيق عبد المنعم عامر، سلطنة عمان: وزارة التراث القومى ص. ٢٦٢. انظر أيضا. السيدة سالمة بنت سعيد بن سلطان. مذكرات أميرة عربية. ترجمة عبد المجيد القيسى. سلطنة عمان: وزارة التراث القومى. ١٩٨٣. ص. ٣١٣.
- ٣-المغيرى، سعيد. مصدر سبق ذكره. ص. ٢٧٥.
- ٤- L.Hollingsworth.Zanzibar Under The Foreign Office,1890-1913.London:Macmillan,1953.p.13.Great Britan .Public Record Office .Slave Trade .1888-1892(here after cited as F.O.)F.O.84\1906.Euan-Smith to Marques of Salisbury Zanzibar,March27,1888. مصدر سبق ذكره. ص. ٦١.
- ٥-المصدر السابق ص. ٦٣. Zao March and G.Kingsworth.AnIntroduction to the History of East Africa.CambridgeUniversity Press,1966.p.90.
- ٦-جاء محمد طه "نور بريطانيا والمانيا فى تفكيك سلطنة زنجبار "العلاقات العربية الافريقية دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص. ١١٨. السيد رجب الحراز. افريقية الشرقية والاستعمار الاوربى، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٦٨. ص. تركى، بنيان. مصدر سبق ذكره. ص. ٦٤.
- ٧-F.O.84\1906no.39.Euan-Smith to the Marques of Salisbury. S MITH to the-Zanzibar. March 27,1888.F.O.84\1906.no.60.Euan Marques of Salisbury .Zanzibar.April8,1888.
- ٨-Ibid. تركى. بنيان. مصدر سبق ذكره. ص. ٦٦.
- ٩-F.O.84\1877.no.311.Euan-Smith to the Marques of Salisbury-Zanzibar. Feb25,1889.
- ١٠-Ibid.

- F.O.84\2059.no.59.Euan-Smith to the Marques of Salisbury-١١
Zanzibar. Feb14,1890.
- ١٢-لمعرفة المزيد حول الصراع على السلطة داخل القصور السلطانية في زنجبار انظر على
سبيل المثال .السيدة سالمة بنت سعيد بن سلطان . منكرات أميرة عربية . مصدر سبق ذكره.
- F.O.84\2059.no.59.Euan-Smith to the Narques of Salisbury-١٣
Zanzibar.February14,1890.
- F.O.84\2059. no.63 Euan-Smith to the Marques of Salisbury-١٤
Zanzibar.Feb17,1890.
- Norman Bennett.AHistory of the Arab State of-١٥
Zanzibar.London:Mathuen co .ltd,1978.p.166.
- F.O.84\2062no.1.Euan-Smith to the Marques of -١٦
Salisbury.Zanzibar .June 19,1890.
- Foreign Office ,General .٢٦٦. مصدر سبق ذكره ص٢٦٦.
Coresspondence,Africa.(here after cited as
of F.O.107)F.O.107\57.no.2233.PortaltoEarl
ofRosebery.Zanzibar.October12,1892.
- Ibid.-١٨
- Ibid.F.O.107\6.Telegram.no.13.F.O. to RoodFeb9,1893. -١٩
مصدر سبق ذكره . ص٧٣
- F.O.107\6.no.15.F.O.toRood.December4,1892.-٢٠
- F.O.107\3.no.73.Rood to Earl of Rosebery.Zanzibar-٢١
March6,1893
- Bennett,N.AHistory of the Arab State of Zanzibar.Ibid.انظر ايضا-٢٢
P.177
- F.O.107\3.no.75Rood to the Earl of Rosebery.Zanzibar.March-٢٣
8,1893..

- ٢٤- تركي، بنیان. مصدر سبق ذكره. ص ٧٩-٨٠. F.O.107\3. The Zanzibar Gazette, March 8, 1893 the death of Seyyid Ali bin Said and the proclamation of Seyyid Hamed bin Thuwaine as Sultan of Zanzibar
F.O.107\6.n0.15.F.O.to Rood December 4, 1892. -٢٥
- F.O.107\57. Telegram. no. 85. Cave to the H.M. Principle Secretary of State for Foreign Affairs. Zanzibar. August 25, 1896. L.W. Hollingsworth. Zanzibar Under The Foreign Office 1890-1913. London: p.
- Ibid. F.O.107\3. The Zanzibar Gazette, March 8, 1893 the death of Seyyid Ali bin Said and the proclamation of Seyyid Hamed bin Thuwaine as Sultan of Zanzibar تركي، بنیان. مصدر سبق ذكره. ص ٦٩، ٧٨، ٧١
- F.O.107\57no74.conf. Telegraph. Hardinge to Marques of Salisbury. Zanzibar. June 21, 1896. -٢٨
- F.O.107\57.n Marques of Salisbury to Cave. F.O. June 26, 1896. -٢٩
lyne.p179.F.O.107\57. Telegram. no. 85. Basil Cave to H.M. Principle Secretary of state for Foreign Affairs. Zanzibar. August 25, 1896. F.O. 107\54.no. 45 Cave to the Marquess of Salisbury. Zanzibar, August 26, 1896. -٣٠
- Ibid-٣١ انظر المغيرة، سعيد. مصدر سبق ذكره. ص ٢٧٠ و ٢٧٣.
- Ibid. See also: F.O.107\57. Telegram. no. 86. Basil Cave to H.M. Principle Secretary of State for Foreign Affairs. Zanzibar. August 25, 1896. F.O.107\57. Telegram. no. 88. Basil Cave to H.M. Principle Secretary of State for Foreign Affairs. Zanzibar August 25, 1896. انظر. 178. Bennett, N. A History of the Arab State of Zanzibar. p. 178. المغيرة، سعيد. مصدر سبق ذكره. ص ٢٧١.

F.O.107\54.no .244. Cave to the Marques of Salisbury .Zanzibar٣٣

August 29,1896

F.O.107\54.no .243. Cave to the Marques of Salisbury Ibid .-٣٤

.Zanzibar August 26,1896.F.O.no.90.Cave to H.M.Principje Sectary
of State for Foreign Affairs .Zanzibar.August26,1896.

..F.O. 107\57 . Telegram . no.92 .Cave to H.M.Principje Sectary-٣٥
of State for Foreign Affairs .Zanzibar.August27,1896.

Ibid.-٣٦

Ibid.-٣٧ يشار إلى أن الخسائر البشرية (القتلى) في صفوف الثائرين بلغت ٢٥٠ رجلا من عساكر
الأمير خالد. المغيرة، سعيد مصدر سبق ذكره. ص ٢٧٢ و ٢٧٣.

...F.O. 107\57 -٣٨

. Telegram . no.92 .Cave to H.M.Principje Sectary of State for
foreign Affaires .Zanzibar.August27,1896.Bennett,N.AHistory of the
Arab State of Zanzibar.p179. بنيان. مصدر سبق ذكره. ص ٨١.

F.O. 107\57. Telegram93. Cave to H. M. Principal Secretary of-٣٩
State for Foreign Affairs . Zanzibar .August
28,1896.F.O.107\54.no.253.Cave to the Marques of Salisbury
.Zanzibar .September7,1896.

F.O.107\57.Telegram-no.97.Cave to H.M.PrincipleSecretary of-٤٠
State for ForeignAffairs.Zanzibar.September4,1896

.F.O.107\55.no.277.Cave to the Marques of-٤١

Salisbury.Zanzibar.October10,1896. انظر اسماء الشخصيات التي فنت نفسها بالمال
ومن رحلوا خارج زنجبار. المغيرة، سعيد مصدر سبق ذكره. ص ٢٧٦-٢٧٧.

F.O.107\57.Telegram-no.99.Cave to H.M.PrincipleSecretary of-٤٢
State for ForeignAffairs.Zanzibar.September6,1896.

F.O.107\54.no.254.Cave to the Marques of Salisbury
.Zanzibar.September 9,1896.

F.O.107\57.Telegram-no104.Cave to H.M.PrincipleSecretary of-٤٣
State for ForeignAffairs.Zanzibar. ? ,1896.
مصدر سبق

نكره. ص ٢٧٣

F.O.107\55.no.274.Cave to the Marques of Salisbury .Zanzibar-٤٤
October8,1896.

W.H.Ingrams.Zanzibar its History and its People .London:Frank -٤٥

Cass.1967.p.175. المغيري ، سعيد. مصدر سبق نكره . ص ٢٧٤

Bennett,N.AHistory of the Arab State of Zanzibar.p179.-٤٦
السيدة

سالمه.مصدر سبق نكره.ص٣٩.صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم.زنجبار.مكتبة الانجلو
المصرية.١٩٥٩. ص ٢٢١-٢٢٢.

ملخص

الأمير خالد بن برغش وسلطنة زنجبار العربية

الأمير خالد بن برغش بن سعيد البوسعيدى هو أمير عربى سليل الأسرة البوسعيدية التى حكمت مسقط وزنجبار ، ووالده هو السيد برغش بن سعيد الحاكم الثانى لسلطنة زنجبار العربية ، ووالدته هى السيدة موزة بنت حمد بن الإمام أحمد حفيدة مؤسس البيت البوسعيدى ، وقد بذل والده السيد برغش جهده لى الإدارة البريطانية فى زنجبار والحكومة البريطانية فى لندن من أجل تنصيبه خليفة له ، إلا أن جهوده باءت بالفشل . ولم يعترض الأمير خالد على تنصيب عمه السيد خليفة بعد وفاته والده ، كما لم يمانع اعتلاء عمه الآخر السيد على عرش السلطنة بعد وفاته السيد خليفة ومع ذلك أخذ يتحين الفرص للانقضاض على السلطة لإيمانه بأحقية فى الحكم .

وقد قام الأمير خالد بمساعدة من عرب وسواحليين بمحاولتين للوثوب على كرسى الحكم ، الأولى فى عام ١٨٩٣ م والثانية فى عام ١٨٩٦ م إلا أنهما فشلتا بسبب التدخل البريطانى ، وكانت الإدارة البريطانية فى زنجبار والحكومة البريطانية فى لندن قد عملتا على عدم تنصيب الأمير خالد على حكم السلطنة العربية ، فهما تريان أنه عربى الأب والأم ، ولهذا يستمد قوته من تأييد ومناصرة العرب لا البريطانيين ، كما عرف عنه قوة شخصيته ، والتخوف من احتمال إعادة هيبة الأسرة الحاكمة إلى سابق عهدها ، كما نظرنا إلى أن التعيين يجب أن يخدم المصالح البريطانية العليا و إلى مسألة وراثة العرش على أنها شأن بريطانى محض ، وأجبر الأمير خالد بعد قصف قصر الحكم الذى تحصن فيه فى عام ١٨٩٦ م إلى اللجوء إلى القنصلية الألمانية ، ونقل منها إلى أفريقية الشرقية الألمانية ، ولم يسمح له وأفراد أسرته بالعودة إلى زنجبار وعاش حياة التشرّد والمعاناة إلى أن قطع العهد على نفسه على ألا يعود للمطالبة بعرش زنجبار فسمح له بالإقامة فى ممباسة حيث بقى هناك حتى وفاته فى عام ١٩٢٧ م .

Abstract

Prince Khalid and the the Arab Sultanate of Zanzibar

Prince khalid bin Burgash albusidi , is an Arabian prince , offspring of albusidi.Family ruled Muscat and Zanzibar . His Father is Seyyid Burgash bin Said the second ruler of the Arab Sultanate of Zanzibar . His mother is Seyyida Muzah binti Hamad bin Imam Ahmed , grand daughter of Albusidi House founder . His father Seyyid Burgash exerted great effort with the british Administration in zanzibar and the British Government in london in order to crown his son as his crown prince but his effort met with failure . Prince Khalid did not oppose the coronation of his uncle afther the death of his father . he did not oppose as well on the coronation of his second uncle after the death of Seyyid Khalifa . However he Waited for the right chance to crown himself as ruler of the Sultanate for his deep believe in his right . Prince Khalid supported by Arabs and coastal pople led two attempts to seize the throne , the first attempt in 1893 and the Second attempt in 1896 . Both attempts failed because of the British intervention .